

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵖⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵣⴰⵢⵔⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵣⴰⵢⵜ

ⵜⴰⵎⴰⵣⵣⴰⵢⵜ ⵜⴰⵖⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵣⴰⵢⵔⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵣⴰⵢⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵣⵣⴰⵢⵜ ⵜⴰⵖⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵣⴰⵢⵔⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵣⴰⵢⵜ

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق

ⵣⴰⵎ ⵜⴰⵎⴰⵣⵣⴰⵢⵜ ⵜⴰⵣⴰⵢⵔⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵣⴰⵢⵜ

اللجنة الوطنية لتحضير حفلات

إحياء الأيام والأعياد الوطنية

الذكرى ليوم النصر

مارس
19

2026 - 1962



امجاد خالدة وانتصارات تتجدد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين وفؤي الحقوق

سلسلة أيام خالدة في تاريخ الجزائر

طبعة خاصة مدعمة ومنقحة

19 مارس 1962

يوم النصر

هذا الكتاب هدية من

وزارة المجاهدين وفؤي الحقوق

سلسلة أيام خالدة في تاريخ الجزائر

19 مارس 1962

يوم النصر

من إعداد:

أ/- الأستاذة سامية خامس

أ/- الأستاذة مريم ماني

الإشراف التقني:

- أم الخير بن تركي

جميع الحقوق محفوظة

مقدمة

في سجلّ الثورة التحريرية أيام خالدة خلود
الشعب الجزائري الذي أبان بصموده وتضحياته أنّه
الحصن المنيع الذي صان الثورة وصنع انتصاراتها
العسكرية والسياسية.

هذه الأيام كثيرة، كل يوم منها ملحمة فريدة
فصولها آيات بطولة، وتاريخ مشرق، صفحاته
تضحية وفداء، وسطوره بذل وعطاء، ومدادّه دماء
الشهداء!

ستظلّ هذه "الأيام" على الدوام تُلهِم
الأجيال الحاضرة والصاعدة عبراً ودروساً لما تمثّله
ما وراء الجزائر من ثوابت وقيم وأخلاق سامية!!

19 مارس 1962 يوم النصر

يُشكّل تاريخ 19 مارس 1962 منعرجاً حاسماً في تاريخ ثورتنا التحريرية، فهو تتويج مُستحق لكفاح ونضال مريرين داما قرن وثلث قرن ضد المحتل الغاصب. وفي هذا السياق لا يفوتنا التنويه بعبقرية الوفد الجزائري الذي قاد المُحادثات في "إيفيان" بحنكة سياسية واستطاع أن يفرض نفسه كمُفاوض شرعي ووحيد للشعب الجزائري، كُفء ومستقل في قراره السياسي، رشيد في دفاعه عن استراتيجية الثورة التحريرية وحفاظه على المبادئ الثورية التي من أجلها اندلع الكفاح التحريري، وفي مُقدمتها استرجاع الحرية المسلوبة وتحقيق السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني، ووحدة الشعب الجزائري، وهي المبادئ الأساسية التي لا يمكن المساس بها أو التنازل عنها مهما كانت المساومات طبقاً لمواثيق الثورة.

كرونولوجيا لأهم الاتصالات والمفاوضات السرية والعلنية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية من 1955 إلى 1962

إن المعركة الدبلوماسية التي خاضها مناضلو جبهة التحرير الوطني على طاولة المفاوضات مع ممثلي السلطات الاستعمارية الفرنسية لم تكن تقلّ خطورة عن المعارك في ساحات القتال، إذ تميّز المسار التفاوضي الذي تُوجّ بقرار وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، بمشوار عسير من اتصالات ومفاوضات سرّية وعلنية جرت على مراحل متعدّدة وشاقة كانت كالتالي:

16 فيفري 1955: جرى أول اتصال رسمي بين ممثّل السلطات الفرنسية الرائد "مونتاي فانسان" VINCENT MONTEIL (المُلقب العسكري بديوان الحاكم العام "جاك سوستيل" JACQUES SOUSTELLE) وقائد المنطقة الأولى "مصطفى بن بولعيد" المُعتقل في تونس.

03/02 سبتمبر 1956: استُؤنفت الاتصالات بين الوفدين الجزائري والفرنسي، وألحّ وفد جبهة التحرير الوطني على الوفد الفرنسي لاتخاذ إجراءات سريعة في التفاوض لأن مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة كانت على الأبواب.

10 ديسمبر 1957: أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة بالإجماع قرار التسوية للقضية الجزائرية، آخذة بعين الاعتبار عرض المساعي الحميدة للقطرين الشقيقين تونس والمغرب، وأعربت عن أملها في أن تُقضي المُحادثات إلى حلٍّ عاجل، بينما امتنعت فرنسا عن التصويت.

23 أكتوبر 1958: عقد الجنرال "شارل ديغول" CHARLES DE GAULLE ندوة صحفية في باريس، أعلن خلالها عن (مشروع سلم الشجعان) LA PAIX DES BRAVES دعا من خلاله عناصر جيش التحرير الوطني إلى إلقاء الأسلحة، وطلب من القيادة السياسية للثورة بالخارج التوجّه إلى فرنسا لبحث شروط الاستسلام، لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفضت العرض.

16 سبتمبر 1959: أعلن الجنرال "شارل ديغول" في خطاب تلفزيوني عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

28 أكتوبر 1959: أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بيان لها عن استعدادها للدخول في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وشروط ضمانات تطبيق تقرير المصير.

10 نوفمبر 1959: عرض الجنرال "شارل ديغول" على قادة الثورة الدخول في المفاوضات لبحث شروط إيقاف القتال وإنهاء المعارك.

20 نوفمبر 1959: ردّت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على "شارل ديغول" بقبولها للعرض وتعيينها لقادة الثورة المعتقلين في فرنسا للتفاوض، إلا أنّه رفض ذلك بحجة أن المسجونين هم خارج المعركة.

14 جوان 1960: أعلن الجنرال "شارل ديغول" عن استعداده لاستقبال وفد عن قادة الثورة في باريس من أجل إيقاف المعارك.

20 جوان 1960: قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عرض "شارل ديغول" وقرّرت إرسال مبعوثين إلى باريس هما "محمد الصديق بن يحيى" و"أحمد بومنجل".

29/25 جوان 1960: جرت محادثات في مدينة "مولان" MELUN الفرنسية بين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "محمد الصديق بن يحيى"، "أحمد بومنجل"، والوفد الممثل للحكومة الفرنسية الذي ضمّ "روجي موريس"، ROGER MORIS (الكاتب العام للجنة المكلفة بالقضية الجزائرية في رئاسة الجمهورية الفرنسية) والجنرال "غاستين" GASTINES (خبير في الشؤون العسكرية)، والكولونيل "ماتون" MATHON، لكن

المحادثات باءت بالفشل نظرا لثقل الشروط التي فرضها "شارل ديغول" ومن بينها استسلام المجاهدين وفصل الصحراء عن الجزائر.

04 جويلية 1960: أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بيانا رفضت فيه الشروط الفرنسية، وأعلنت عن استعدادها من جديد لإيفاد مبعوثين إلى باريس إذا تخلّت الحكومة الفرنسية عن شروطها.

16 نوفمبر 1960: أعلن الجنرال "شارل ديغول" أثناء انعقاد المجلس الوزاري الفرنسي عزمه على تنظيم السلطات العامة في الجزائر، وتشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة بهدف تطبيق فكرة تقسيم الجزائر ترابيا.

19 نوفمبر 1960: أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بيانا استنكرت فيه المخطط الاستعماري.

11 ديسمبر 1960: انطلقت المظاهرات الشعبية طبقا لتعليمات جبهة التحرير الوطني في ربوع الجزائر رُفع فيها العلم الجزائري وشعار "تحيا الجزائر" "الجزائر مُسلمة مستقلة"،، ضد شعار "شارل ديغول" "الجزائر جزائرية"، وشعار المعمّرين "الجزائر فرنسية"، فكانت حدثا بارزا بالنسبة للثورة التحريرية والرأي العام الداخلي والخارجي، ممّا أعطى دفعا قويا للمفاوضات.

20 ديسمبر 1960: صادقت اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم

المتحدة على لائحة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

أواخر جانفي 1961: أوعزت الحكومة الفرنسية إلى الحكومة السويسرية

برغبتها في الاتصال بممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،

فاتصل الدبلوماسي السويسري "أوليفيه لونغ" OLIVIER LONG بالسيد

"الطيب بولحروف" في روما للنظر في إمكانية إجراء مفاوضات رسمية،

فاستجابت قيادة الثورة لذلك.

20 فيفري 1961: انطلقت محادثات سرية في "لوسيرن" LUCERNE

السويسرية بين الوفد الجزائري مُمثل في "أحمد بومنجل" و"الطيب

بولحروف"، والوفد الفرنسي المكوّن من "جورج بومبيدو" GEORGE

POMPIDOU (مدير بنك روتشيلد) و"برونو دولوس" BRUNO DE

LEUSSE (مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية). وما ميّز هذه

المحادثات أن مباحثات الطرف الفرنسي ارتكزت على الجزائر الشمالية دون

الصحراء، أما الجانب الجزائري فأراد التفاوض حول ضمانات تقرير المصير

والسيادة الكاملة على كل البلاد، مما جعل مواقف الطرفين متباعدة حول

القضايا المطروحة للحوار، وانتهت المفاوضات بالفشل بعد سبع ساعات

من المحادثات.

05 مارس 1961: جرى لقاء سري في "نيوشاتيل" NEUCHÂTEL بسويسرا، بيّن حدة الخلاف وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائري المكوّن من "أحمد بومنجل"، "الطيب بولحروف"، والوفد الفرنسي المكوّن من "جورج بومبيدو" GEORGE POMPIDOU و"برونو دولوس" BRUNO DE LEUSSE الذي أثار قضية الهدنة وبقاء قاعدة المرسى الكبير والصحراء تحت السيادة الفرنسية، لكن الوفد الجزائري تمسك بمبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري، وهذا ما أدى إلى فشل المحادثات مرة أخرى.

30 مارس 1961: أصدرت كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس والحكومة الفرنسية بباريس بلاغاً أعلنت فيه كل منهما استئناف المفاوضات رسمياً في 7 أبريل 1961.

31 مارس 1961: على إثر اغتيال رئيس بلدية "إيفيان" EVIAN "كميل بلان" CAMILLE BLANC من طرف منظمة الجيش السري الإرهابية، قرّرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تأخير المفاوضات، وفي نفس اليوم صرّح "لويس جوكس" LOUIS JOXE (وزير الدولة المكلف بالقضية الجزائرية) أثناء الندوة الصحفية التي عقدها في وهران بأن

المفاوضات المقبلة ستشارك فيها الحركة الوطنية المصالية إلى جانب ممثلي جبهة التحرير الوطني.

01 أبريل 1961: أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بياناً رفضت فيه الموقف الفرنسي- وأعلنت عن عدم مشاركتها في المفاوضات المقررة في مدينة "إيفيان" EVIAN الفرنسية يوم 7 أبريل 1961.

20 ماي/13 جوان 1961: أعلنت الحكومتان الجزائرية والفرنسية عن انطلاق المفاوضات الأولى رسمياً بمدينة "إيفيان" الفرنسية، وتألّف الوفد الجزائري المفاوض من السادة "كريم بلقاسم"، "سعد دحلب"، "أحمد فرنسيس"، "محمد الصديق بن يحيى"، "الطيب بولحروف"، "أحمد بومنجل"، والرائدان "علي منجلي"، "قايد أحمد" من قيادة الأركان، و"رضا مالك" المتحدث الرسمي للوفد الجزائري.

أما الوفد الفرنسي- فترأسه "لويس جوكس" LOUIS JOXE إلى جانب "برنار تريكو" BERNARD TRICOT، "فيكتور سويرا" VICTOR SUIRA، "كلود شايي" CLAUDE CHAYET، و"برونو دولوس" BRUNO DE LEUSSE.

انطلقت المفاوضات بحضور الوسيط السويسري "أوليفيه لونغ" OLIVIER LONG، حيث عرض الوفد الفرنسي- الهدنة، وقف العمليات

العسكرية، قانون امتيازي للأوروبيين وأخيرا حق تقرير المصير للثلاثة عشر. مقاطعة في الشمال الجزائري دون الصحراء، لكن الوفد الجزائري رفض مبدأ المساس بوحدة التراب الوطني، فتوقفت المفاوضات يوم 13 جوان 1961 بعد رفض الوفد الجزائري للمطالب الفرنسية.

11 جويلية 1961: عقد الجنرال "شارل ديغول" ندوة صحفية في باريس صرّح فيها: "أنّ الجزائر دولة مستقلة".

17 جويلية 1961: أعلنت كل من الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استئناف المفاوضات في قصر "لوغران" LUGRIN بإيفيان يوم 20 جويلية من نفس السنة.

28/20 جويلية 1961: استؤنفت المفاوضات من جديد بين الوفد الجزائري والفرنسي- في "لوغرين" LUGRIN، لكنها أخفقت بسبب تمسك الوفد الجزائري بمبدأ اعتراف فرنسا بالسيادة الكاملة على التراب الجزائري.

05 سبتمبر 1961: صرّح الجنرال "شارل ديغول" في خطاب متلفز بفرنسا "أن الصحراء جزائرية".

02 أكتوبر 1961: ألقى الجنرال "شارل ديغول" خطاباً متلفزاً صرّح فيه: "نأمل للجزائر أن تكون دولة مستقلة ذات سيادة في إطار التعاون مع فرنسا".

29/28 أكتوبر 1961: التقى سريا في مدينة "بال" BALE السويسرية الوفد الجزائري مُمثّل في "محمد الصديق بن يحيى" و "رضا مالك"، والوفد الفرنسي-المكوّن من "برونو دولوس" BRUNO DE LEUSSE و "كلود شايي" CLAUDE CHAILLET، وتركّزت المحادثات حول السيادة الوطنية على الصحراء والاستفتاء العام، كما أثار الوفد الفرنسي-قضية ازدواجية الجنسية للأوروبيين والمرحلة الانتقالية، وافترق الوفدان لعرض القضايا المطروحة على الحكومتين الجزائرية والفرنسية.

09 نوفمبر 1961: التقى سريا في مدينة "بال" BALE السويسرية للمرة الثانية الوفد الجزائري المكوّن من "محمد الصديق بن يحيى" و "رضا مالك"، والوفد الفرنسي المكوّن من "برونو دولوس" BRUNO DE LEUSSE و "كلود شايي" CLAUDE CHAILLET، فتبادل الطرفان التقرير المصادق عليه حول القضايا المطروحة في الاجتماع الأول بـ "بال" BALE.

09 ديسمبر 1961: التقى سريا بمدينة "ليروس" LES ROUSSES بجبال "جيرا" JURA قرب الحدود السويسرية الوفد الجزائري المكوّن من "سعد دحلب" و "محمد الصديق بن يحيى"، والوفد الفرنسي المكوّن من "لويس جوكس" LOUIS JOXE و "برونو دولوس" BRUNO DE LEUSSE لدراسة قضية الصحراء وثرواتها البترولية. أما التنقيب عن الثروة البترولية فقد اقترح "سعد دحلب" أن تُقدّم الهيئة التقنية رأيها للدولة الجزائرية للنظر في القضية.

23 ديسمبر 1961: التقى من جديد بمدينة "ليروس" LES ROUSSES الوفد الجزائري المُمثل في "سعد دحلب" و "محمد الصديق بن يحيى"، والوفد الفرنسي المكوّن من "لويس جوكس" LOUIS JOXE وأعضاء آخرين، وقد سلّم الوزير المذكور مذكرة باسم الحكومة الفرنسية لتُجيب عنها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مطلع جانفي 1962. وفي هذا اللقاء تمسّك الوفد الفرنسي بتعيين المندوب العام ورئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تتولى تسيير الشؤون الداخلية في الجزائر.

30/29 ديسمبر 1961: التقى سرياً للمرة الثالثة الوفدان الجزائري والفرنسي. برئاسة كل من "سعد دحلب" و "لويس جوكس" LOUIS JOXE. وقد أبدى الوفد الفرنسي- تمسّكه بموقفه حول الهيئة التقنية

للصحراء، وازدواجية الجنسية للأوروبيين، ووضعية الجيش بعد إيقاف القتال، والمرسى الكبير وبرنامج التجارب النووية بالصحراء الجزائرية.

09 جانفي 1962: استمرت المحادثات بين "الطيب بولخروف" والسيد "أوليفيه لونغ" OLIVIER LONG حول استئناف المفاوضات الرسمية، وفي نفس التاريخ سلّم "محمد الصديق بن يحيى" إلى السيد "برونو دولوس" BRUNO DE LEUSSE مذكرة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ردًا على المذكرة الفرنسية التي قُدمت في 23 ديسمبر 1961.

29/28 جانفي 1962: التقى الوفد الجزائري المكوّن من "سعد دحلب"، "محمد الصديق بن يحيى"، "رضا مالك"، والوفد الفرنسي المكوّن من "لويس جوكس" LOUIS JOXE، "برونو دولوس" BRUNO DE LEUSSE والخبير العسكري "جوير" JUBERT، وتوصّل الطرفان إلى التوافق على أغلب القضايا المطروحة للنقاش.

31 جانفي 1962: كلّفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفدا يتكوّن من "كريم بلقاسم"، "عبد الله بن طوبال"، "محمد الصديق بن يحيى" للقيام بالاتصالات مع المعتقلين الخمسة لاطلاعهم على مضمون المفاوضات السرية وإشراكهم في الاقتراحات والملاحظات.

19/11 فيفري 1962: استؤنفت المفاوضات بمدينة "ليروس" LES ROUSSES بين الوفد الجزائري المكوّن من "كريم بلقاسم"، "عبد الله بن طوبال"، "سعد دحلب"، "محمد يزيّد"، "محمد الصديق بن يحيى"، "رضا مالك" و "الصغير مصطفى"، والوفد الفرنسي المكوّن من "لويس جوكس" LOUIS JOXE، والأمير "جون دو بروقلي" JEAN DE BROGLIE، "روبير دو برونو" ROBERT DE BRUNO، "برونو دولوس" BRUNO DE LEUSSE، والجنرال "دي كاماس" CAMAS، و "كلود شايي" CLAUDE CHAILLET، وفي هذا اللقاء توصّل الوفدان إلى الاتفاق على النصوص المصاغة التي أُعيدت قراءتها، وافترقا على أساس أن يُقدّم كل وفد الوثيقة المتفق عليها كاملة إلى حكومته، وكانت هذه المرحلة حاسمة في تاريخ المفاوضات.

27/22 فيفري 1962: اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بحضور أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بطرابلس، لدراسة ملف المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وتمّ التصويت على نص المشروع بالموافقة على مضمونه.

7 مارس 1962: انطلقت مفاوضات "إيفيان" EVIAN الثانية للنظر في تطبيق ما توصل إليه الوفدان الجزائري والفرنسي- من نتائج وتحويلها إلى اتفاق رسمي.

18 مارس 1962: تم التوقيع على نص "اتفاقيات إيفيان" من قبل "كريم بلقاسم" عن وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و "لويس جوكس" LOUIS JOXE عن الطرف الفرنسي.

19 مارس 1962: تطبيقاً لما ورد في نصوص اتفاقيات إيفيان، حُدد يوم 19 مارس 1962 تاريخ وقف إطلاق النار عبر كامل التراب الجزائري. وقد توجه بالمناسبة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "بن يوسف بن خدة" بخطاب إلى الشعب الجزائري، جاء في افتتاحيته: "بعد شهور من المفاوضات الصعبة والشاقة تحقّق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي.. وهذا نصر. عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقّه في الاستقلال الوطني مضموناً، ونتيجة لذلك وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الموقّضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداءً من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة 12 بالضبط. وإنني باسم الحكومة

المؤقتة للجمهورية الجزائرية أُصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المُحاربة بالتوقّف عن العمليات العسكرية وعن النشاط المسلّح في مجموع التراب الجزائري..."